



جمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
أيلول / ٢٠٢٦

MONTHLY BULLETIN
September / 2026

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

١١

أبحاث ودراسات

٣١

أخبار إقتصادية محلية

٣٣

أخبار مصرفية محلية

٣٥

صحافة متخصصة أجنبية



هل نرسل ٥٥٠ ألف حساب و٢٩ مليار دولار إلى التصفية؟

أقرّ قانون إصلاح المصارف، وانتقل النقاش الآن إلى القانون الذي سيحدد فعلياً مصير الودائع: قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع. والسؤال لم يعد نظرياً. لم يكن السؤال: هل نريد ردّ الودائع؟ فالجميع يريد ذلك. السؤال الأصح: كيف سنردّ هذه الودائع؟ من سيدفع؟ خلال أي مدة؟ وبأي موارد؟ لقد اختصر سعادة رئيس لجنة المال والموازنة الأستاذ إبراهيم كنعان المعضلة في حديثه للإعلام بتاريخ ١١ حزيران ٢٠٢٦، عندما تساءل عن كيفية تأمين الأموال لتسديد المئة ألف دولار، محذراً من الوصول بعد سنوات إلى تعثر جديد وحائط جديد.

هذا هو جوهر المسألة.

فالقانون الذي يعدّ المودع بالسداد، من دون أن يحدد بوضوح مصادر السيولة وآليات التنفيذ، لا يعالج الأزمة. بل قد ينقلها من وعد باسترداد الوديعة إلى أزمة جديدة حتمية. لذلك، لا بد من طرح الأسئلة العملية قبل إقرار الجداول والمهل.

أولاً، إذا أرسل عدد كبير من المصارف إلى التصفية، فمن سيدفع لمودعيها؟

تشير الدراسات التقنية الموضوعة من قبل مستشارين عالميين إلى أن تطبيق مشروع القانون، المرسل من الحكومة إلى مجلس النواب، من دون تعديل جوهري في توزيع الأعباء ومصادر التمويل، قد يؤدي إلى تصفية عدد لا يستهان به من المصارف. وهذه المصارف لديها نحو ٥٥٠ ألف حساب وأكثر من ٢٩ مليار دولار من الودائع.

من سيردّ هذه الودائع في حال التصفية؟ وهل هناك جهة قادرة فعلاً على الحلول مكان المصرف الذي ستتم تصفيته؟

ثانياً، هل يستطيع صندوق ضمان الودائع تحمّل هذا العبء؟

الجواب الواقعي أن إمكانيات الصندوق، كما هي اليوم، لا تسمح بتغطية ودائع بهذا الحجم. ومن يعتقد أن تصفية أصول المصارف ستؤمن سريعاً سيولة كافية للمودعين، عليه أن يحتسب ليس فقط قيمة هذه الأصول، بل أيضاً مدة التصفية، وكلفة التصفية، والانخفاض المتوقع في قيمة الأصول عندما تُباع تحت الضغط.

فالتصفية مسار طويل ومعقد، قد يترك المودع سنوات في الانتظار، لينتهي في كثير من الحالات إلى استرداد جزء محدود من حقوقه.

ثالثاً، ماذا عن المصارف التي ستبقى؟

حتى المصارف القابلة للاستمرار لن تستطيع القيام بدورها إذا استنزفت سيولتها في السنوات الأولى. فالمصرف الذي يُطلب منه أن يساهم في رد الودائع، وأن يعيد تكوين رساميله، وأن يساهم في تمويل الاقتصاد، وأن يؤمن التزامات طويلة الأمد، يجب عدم تحميله أعباء تتجاوز طاقته. المشكلة إذاً ليست فقط في المصارف التي ستتم تصفيتها، بل في تحديد الشروط التي تسمح للمصارف الباقية بأن تعود إلى دورها الطبيعي، وأن تجذب رساميل جديدة، وأن تستعيد ثقة المودعين والمستثمرين.

رابعاً، هل تكفي المهل الزمنية المعلنة إذا لم تكن السيولة موجودة؟

يمكن لأي قانون أن يضع جدولاً زمنياً جذاباً. لكن العبرة ليست في الجدول، بل في القدرة على احترامه. فإذا قيل للمودع إن وديعته ستُسدّد خلال مهلة معينة، ثم تبين في منتصف الطريق أن السيولة غير كافية، نكون أمام تعثر جديد لا أمام حل. لذلك يجب أن تسبق أي مهل زمنية دراسة معمقة للسيولة الفعلية لدى الدولة ومصرف لبنان والمصارف، حتى لا يتحول القانون إلى وعد جديد يتعذر تنفيذه.

خامساً، لا يجوز احتساب الخسارة مرتين.

إذا كانت بعض الودائع ستخضع لاحقاً للتقنية، سواء بسبب فوائد غير اعتيادية، أو عمليات متاجرة بالشيكات، أو عناصر أخرى سيُعاد تقييّمها، فيجب أن تتم هذه التقنية قبل تحديد الخسائر النهائية ورؤوس الأموال المطلوبة.

فلا يجوز أن تُحسب الخسارة مرة على الوديعة، ثم تُحسب مرة ثانية على رأسمال المصرف. العدالة لا تكون بمضاعفة الأعباء، بل بتحديد بدقة قبل توزيعها.

سادساً، كيف سيُمَوّل مصرف لبنان مساهمته؟

لا يكفي أن يُقال إن مصرف لبنان سيساهم. يجب تحديد الموارد التي ستُستخدم لهذه المساهمة. هل هي موجودات قابلة للتسييل؟ هل هي أموال ناتجة عن مساهمة الدولة في معالجة الخسائر؟ أم

أنها ستأتي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من الاحتياطي الإلزامي العائد للمصارف لديه؟ إذا كان جزء من المساهمة سيأتي من هذا الاحتياطي، فالسؤال يصبح أكثر حساسية: ماذا يبقى بعد استنفاده؟

سابعاً، أين مساهمة الدولة؟

لا يمكن لقانون الانتظام المالي أن ينجح إذا اكتفى بتوزيع الخسائر على المصارف والمودعين، أو إذا جعل مساهمة الدولة مسألة مؤقتة أو غامضة. فاللزمة التي نشأت من خلل في المالية العامة، وفي سياسات الاقتراض والإنفاق، وفي علاقة الدولة بمصرف لبنان، لا يمكن حلها من دون مساهمة واضحة من الدولة.

والمساهمة لا تعني شعارات عامة، بل موارد فعلية، وآليات واضحة، وجدولاً قابلاً للتنفيذ.

في الخلاصة،

المطلوب اليوم ليس قانوناً يعدّ بها لا يستطيع تنفيذه، ولا جدولاً زمنياً لا تقابله موارد فعلية، ولا تصفية واسعة لا يعرف أحد من بعدها كيف ستُردّ الودائع. لقد دفع اللبنانيون ثمناً باهظاً بسبب التأخر في اتخاذ القرار. وليس المطلوب اليوم التعويض عن هذا التأخر بالتسرع، بل الانتقال من بطء القرار إلى جودة القرار. فلا ردّ حقيقي للودائع من دون مصادر سيولة حقيقية. ولا نهوض اقتصادي من دون قطاع مصرفي قادر على التسليف. ولا ثقة من دون وضوح في المسؤوليات وآليات التنفيذ. وإلا، نكون قد انتقلنا من محاولة معالجة الأزمة إلى إنتاج تعثر جديد يطال الجميع. حذار من الحسابات الخاطئة، حتى لا يُلدغ المودعون والقطاع المصرفي من الجحر مرتين.

بقلم الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

التقرير الاقتصادي

تموز ٢٠٢٦

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ١٤٢٠٠ شيك بقيمة قاربت الـ ١٧٩ مليون دولار أمريكي. وبذلك، يكون عدد الشيكات بالليرة قد ازداد بـ ١٧١٦٠ شيكاً ومقدار ٢٢١٩٣ مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ٤٣٤٢١ شيكاً وبقيمة ٥٢٢,٨ مليون دولار.

الشيكات المتقاسة

في تموز ٢٠٢٦، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأمريكي، بلغ عدد الشيكات المتقاسة بالليرة ٥٣٦٦ شيكاً بقيمة ٦٨٨١ مليار ليرة، وبلغ عدد

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاسة والصادرة عن حسابات Fresh في الأشهر السبعة الأولى من السنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٦

2026	2025	2024	
			الشيكات بالليرة
28258	11098	4701	- العدد
41719	19526	7846	- القيمة (مليار ليرة)
1476	1759	1669	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
			الشيكات بالعملات الأجنبية
76180	32759	9833	- العدد
960,7	437,9	133,6	- القيمة (مليون دولار)
12611	13366	13584	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

العام ٢٠٢٥. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٣١ مليون دولار مقابل ٥٨ مليون دولار و٤٥ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٣٨,١٪ في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية ٥٤٠٤ مليارات ليرة في تموز ٢٠٢٦ مقابل ٤٤٥٧ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٦٦٠٤ مليارات ليرة في تموز ٢٠٢٥، وارتفعت بنسبة ٧,٣٪ في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من

جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاسة الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh في الأشهر السبعة الأولى من السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٦

2026	2025	2024	2023	
				الشيكات بالليرة
41	62	112	225	- العدد (آلاف)
37157	34627	47579	36174	- القيمة (مليار ليرة)
915423	556561	425919	160670	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
2	3	12	73	- العدد (آلاف)
265	428	868	2402	- القيمة (مليون دولار)
158303	135272	73866	32950	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكلت حصتها ٢٥,٤٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات وبلغت حصتها ١٢,١٪، ثم منتجات الصناعة الكيميائية (٩,٩٪)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٩,٠٪)، ثم معدات النقل (٧,٠٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها ١٢,٨٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (٨,٣٪)، ثم سويسرا (٦,٧٪)، فمصر (٦,٤٪)، ثم السعودية (٦,٣٪).

في تموز ٢٠٢٦، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٧٨١ مليون دولار مقابل ١٧٠٠ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٨٤٥ مليون دولار في تموز ٢٠٢٥. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة ٤,١٪ في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، في حين تراجعت الكميات المستوردة المقاسة بالأطنان بنسبة ٢١,٤٪ في الفترة المذكورة. وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات

جدول رقم 3

الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٦

نسبة التغير	2026	2025	2024	2023	
%، 2026-2025					
4,1+	11931	11455	9988	10057	الواردات السلعية (مليون دولار)
21,4-	7222	9184	7528	6624	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في تموز ٢٠٢٦، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٦٨ مليون دولار، مقابل ٢٥٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٣٧٠ مليون دولار في تموز ٢٠٢٥. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة ١٦,٥٪ في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، كما تراجعت الكميات المصدرة بنسبة ٢٦,٦٪ في الفترة المذكورة.

وتوزعت الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن الثمينة

من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصتها ٢٦,٦٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٧,٣٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٤,٥٪)، ثم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١١,٨٪)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (٩,٥٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ١٥,٨٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٠,٩٪)، ثم تركيا (٦,١٪)، فسوريا (٥,٨٪)، ثم العراق (٥,١٪).

جدول رقم 4

الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات ٢٠٢٦-٢٠٢٣

نسبة التغير 2026-2025 %	2026	2025	2024	2023	
16,5-	1765	2115	1678	1599	الصادرات السلعية (مليون دولار)
26,6-	789	1076	896	904	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تموز ٢٠٢٦، بلغ عجز الميزان التجاري ١٥١٣ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٤٥٠ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٤٧٥ مليون دولار في تموز ٢٠٢٥. وارتفع عجز الميزان التجاري إلى ١٠١٦٦ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦ مقابل عجز قدره ٩٣٤٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

- في تموز ٢٠٢٦، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٥٣٧ مليون دولار، نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بحوالي ٣٦٨ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بحوالي ١٦٩ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد تراجعت بحوالي ٤٣٧٠ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٦، في حين كانت قد ازدادت بحوالي ٤٢٥ مليون دولار في تموز ٢٠٢٥.

أما الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب، فقد ارتفعت بحوالي ١٤٧ مليون دولار في شهر تموز ٢٠٢٦، وبحوالي ٦١٠ ملايين دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦ مقابل ارتفاعها بحوالي ٢٥٦٨ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

قطاع البناء

- في تموز ٢٠٢٦، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابة المهندسين في بيروت حوالي ٥٢٠ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٤٥٢ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٥٣٩ ألف م٢ في تموز ٢٠٢٥. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٠,٨٪ في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في الأشهر السبعة الأولى من السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٦

2026	2025	2024	2023
3399	3372	2915	2353

المصدر: نقابة المهندسين في بيروت

قطاع النقل الجوي

في تموز ٢٠٢٦، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٥٤٦٧ رحلة، كما بلغ عدد الركاب القادمين ٤٣٦٦٣٦ شخصاً وعدد المغادرين ٢٨٥٤٣١ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٢٤٦ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣٣٦٠ طناً مقابل ١٠٤١ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، تراجعت كل من حركة القادمين بنسبة ٣٠,٣٪، وحركة المغادرين بنسبة ٢٤,٢٪، وعدد الرحلات بنسبة ٢١,٣٪، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٢٣,٤٪، وبالطبع ارتبط هذا التراجع بالحرب الإقليمية التي بدأت نهاية شباط ٢٠٢٦.

- في تموز ٢٠٢٦، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٢٧٨٨,١ مليار ليرة مقابل ٢٤٦٥,١ ملياراً في الشهر الذي سبق و٢٤٥٨,٨ مليار ليرة في تموز ٢٠٢٥، لتتخفض بذلك بنسبة ٠,٦٪ في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ١١٦ ألف طن في أيار ٢٠٢٦ مقابل ١١٧ ألف طن في الشهر الذي سبقه و٢٩٥ ألف طن في أيار ٢٠٢٥. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت انخفاضاً نسبته ٣٧,٣٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الأشهر السبعة الأولى من العاشرين ٢٠٢٥-٢٠٢٦

التغير، %	2026	2025
21,3-	23554	29939
47,6		48,3
30,3-	1444478	2073150
45,5		46,7
24,2-	1303316	1718784
49,2		49,4
-	1940	859
23,4-	28451	37148
29,8		28,7

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

١٤٦١٣ مستوعباً. وفي النصف الأول من العام ٢٠٢٦ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، تراجع كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة ٢٠,٣٪، وعدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٨,٦٪، وحجم البضائع المفرغة

في حزيران ٢٠٢٦، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ٩٩ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٤٢٧٣٢ طناً والمشحونة ٤٣٢٢ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة

بنسبة ٦,٢٪ وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٤,٣٪.

مؤشر أسعار المستهلك

في تموز ٢٠٢٦، انخفض قليلاً مؤشر أسعار المستهلك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٠,٣٪، قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة ١٥,٦٩٪ قياساً على تموز ٢٠٢٥، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كلّ من بند الاستجمام والتسليّة والثقافة والتعليم ثم النقل فالمطاعم والفنادق والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية.

بورصة بيروت

في تموز ٢٠٢٦، بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة بيروت ٣٦٣٢٦١ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ١٨,٦ مليون دولار مقابل تداول ٣٤٨٣٦٧ سهماً بقيمة إجمالية قدرها

١٨,٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٠٦٥٨٣٨ سهماً متداولاً بقيمة ٢٩,٩ مليون دولار في تموز ٢٠٢٥). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٨٠٢٥ مليون دولار في نهاية تموز ٢٠٢٦ مقابل ١٨٤٧٥ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (٢٠٧٠٨ ملايين دولار في نهاية تموز ٢٠٢٥).

وفي تموز ٢٠٢٦، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بحوالي ٩٦,٢٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، ثم القطاع المصرفي بنسبة قاربت ٣,٨٪ فيما كانت حصة القطاع الصناعي شبه معدومة. وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر السبعة الأولى من العاميّن ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٩,٣ ملايين سهم إلى ٤,٢ ملايين.
- انخفاض قيمة التداول من ١٧٠,٤ مليون دولار إلى ١٦٠,٥ مليوناً.

الملحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
15.9	280	سويسرا	12.8	1522	الصين
10.9	192	الإمارات العربية المتحدة	8.3	987	اليونان
6.1	108	تركيا	6.7	801	سويسرا
5.8	102	سورية	6.4	760	مصر
5.0	89	العراق	6.3	750	المملكة العربية السعودية
4.2	75	الأردن	6.0	718	إيطاليا
3.8	67	الولايات المتحدة الأميركية	5.4	643	تركيا
3.6	64	مصر	5.1	605	الإمارات العربية المتحدة
2.4	43	ساحل العاج	4.9	581	الولايات المتحدة الأميركية
2.3	40	إيطاليا	3.8	452	ألمانيا
2.0	36	ألمانيا	2.8	335	البرازيل
1.9	34	الصين	2.3	274	فرنسا
1.9	34	اليونان	1.7	207	الهند
1.8	32	كونغو	1.6	196	المملكة المتحدة
1.6	28	جمهورية كوريا	1.4	172	اليابان
1.5	26	قطر	1.4	167	اسبانيا
29.2	515	دول أخرى	23.1	2761	دول أخرى
100.0	1765	مجموع الصادرات السلعية	100.0	11931	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

الشهر/العام	2021	2022	2023	2024	2025			2026		
					مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع	مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع
كانون الثاني	(410.6)	(353.0)	(461.5)	(111.0)	1925.0	283.4	2208.3	5542.2	202.5	5744.7
شباط	(340.6)	(601.8)	2099.7	89.6	753.1	166.0	919.1	1817.9	142.9	1960.8
آذار	(95.9)	(518.5)	(463.5)	1629.9	2150.0	90.9	2240.9	(5969.0)	(70.0)	(6038.9)
نيسان	(546.0)	(229.4)	62.3	1160.7	2207.8	266.3	2474.2	482.2	334.3	816.4
أيار	(180.7)	(402.3)	(5.6)	471.0	217.8	83.0	300.8	(969.6)	0.9	(968.7)
حزيران	(238.3)	(474.1)	(88.2)	(536.0)	102.1	250.1	352.2	(4558.3)	188.3	(4370.0)
تموز	38.7	(207.7)	(217.2)	1131.5	339.4	85.4	424.8	367.9	168.8	536.7
أب	(592.8)	(314.3)	145.1	1271.1	1205.4	(55.8)	1149.5			
أيلول	784.6	48.5	470.2	1358.2	3781.0	43.8	3824.8			
تشرين الأول	(154.4)	192.8	(81.2)	1748.8	1892.7	41.6	1934.3			
تشرين الثاني	159.9	(354.4)	185.6	(984.4)	1435.5	64.7	1500.1			
كانون الأول	(384.4)	17.1	591.3	(789.5)	2015.9	215.7	2231.6			
المجموع العام	(1960.5)	(3197.1)	2237.0	6439.9	18025.7	1535.1	19560.7	(3286.8)	967.7	(2319.0)

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيرات في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع/الانخفاض في قيمة الذهب.
ملاحظة عامة: لم تعد مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه الذهب بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ فيما استثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م²)
تموز ٢٠٢٥ - تموز ٢٠٢٦

المحافظات	تموز 25	النسبة (%)	تموز 26	النسبة (%)
بيروت	22133	4.11	37456	7.20
جبل لبنان	239499	44.46	329349	63.32
البقاع	73273	13.60	72747	13.99
الشمال	5386	1.00	4076	0.78
الجنوب	115120	21.37	65890	12.67
النبطية	83276	15.46	10636	2.04
المجموع	538687	100.00	520154	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
تموز ٢٠٢٥ - تموز ٢٠٢٦

الشهر	الطائرات			الركاب			المجموع العام	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	استيراد	تصدير	المجموع
تموز 25	2997	2993	5990	474273	318617	792890	477	4253	1437	5690
تموز 26	2736	2731	5467	436636	285431	722067	246	3360	1041	4401
التغير %	-8.7	-8.8	-8.7	-7.9	-10.4	-8.9	-48.4	-9.0	-21.0	-22.7

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
حزيران ٢٠٢٥ - حزيران ٢٠٢٦

التغير %	حزيران 2026	حزيران 2025	
-1.0	99	100	عدد البواخر
-23.8	342732	449542	البضائع المفرغة (طن)
-93.5	4322	66622	البضائع المشحونة (طن)
-19.2	14613	18078	المستوعبات المفرغة
-18.6	5173	6357	عدد السيارات المستوردة

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦، بلغ الفائض العام الإجمالي ٤٢٠٤٦ مليار ليرة (٤٧٠ مليون دولار) وبلغ الفائض الأولي ٤٤٤٥٢ مليار ليرة (حوالي ٤٩٦ مليون دولار). وقد جاء ارتفاع المقبوضات الإجمالية بنسبة تفوق بقليل نسبة زيادة المدفوعات الإجمالية عند مقارنة أرقام الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مع الفصل الأول من العام ٢٠٢٥.

بلغ مجموع الإيرادات العامة ١٤٣٦٩٨ مليار ليرة (١,٦ مليار دولار) في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٩٧٤٠٤ مليارات ليرة (١,١ مليار دولار) في الفصل الأول من العام الذي سبق، أي بزيادة نسبتها ٤٧,٥٪. ونتج التحسّن من ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٤٣,٦٪ والإيرادات غير الضريبية بنسبة ٧٦,٣٪.

والإيرادات الأخرى مع مقبوضات الخزينة بنسبة ٤٤,٥٪. واستحوذت الضرائب غير المباشرة على التجارة الخارجية والاستهلاك الداخلي حوالي ٩١٪ من الإيرادات الضريبية في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦.

يُذكر أنه منذ مطلع العام ٢٠٢٦، تم تطبيق رسوم إضافية على البنزين (٣٠٠ ألف ليرة على كلّ صفيحة) ورسوم على المشروبات الروحية بهدف تأمين مصادر تمويل الزيادات التي كان منوي منحها لموظفي القطاع العام بموجب المرسوم رقم ٢ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ شباط ٢٠٢٦. وساهمت أيضاً في تعزيز الإيرادات في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ ضريبة الـ TVA المسبقة بنسبة ٣٪ بموجب قانون موازنة العام ٢٠٢٦. علماً أنّ ثمة تراجعاً سُجل على بعض مصادر الإيرادات بفعل الحرب في شهر آذار ٢٠٢٦ قياساً على آذار ٢٠٢٥.

جدول رقم ١ المالية العامة في الفصل الأول من العامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

الفصل الأول 2026	الفصل الأول 2025	
143698	97404	الإيرادات العامة
70250	48915	الإيرادات الضريبية
40260	29079	منها: الرسوم الداخلية على السلع والخدمات
6402	5524	الضريبة على الأملاك
23587	14313	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية
18573	10533	الإيرادات غير الضريبية
16420	8897	منها: حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/أملاك الدولة
54875	37956	إيرادات أخرى + مقبوضات الخزينة
101652	69386	المدفوعات الإجمالية
57646	40976	منها: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها والمنافع الاجتماعية
2406	3468	خدمة الدين العام
10673	5013	النفقات الاستثمارية
18558	10331	مدفوعات الخزينة + سلفات خزينة
12369	9598	مدفوعات أخرى
42046	28018	الرصيد الإجمالي
44452	31486	الرصيد الأولي

المصدر: وزارة المالية

الفصل الأول من العام ٢٠٢٥، انخفضت خدمة الدين العام إلى ٢٤٠٦ مليارات ليرة مقابل ٣٤٦٨ مليار ليرة في الفترتين على التوالي، علماً أنّ هذا المبلغ لا يشمل الفوائد والمتأخرات على سندات اليوروبندز والتي توقّف دفعها في آذار ٢٠٢٠.

وبلغ مجموع الإنفاق العام ١٠١٦٥٢ مليار ليرة (١,١ مليار دولار) في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٦٩٣٨٦ مليار ليرة (٠,٨ مليار دولار) في الفصل الأول من العام ٢٠٢٥، أي بزيادة نسبتها ٤٦,٥٪. في حين ازدادت النفقات الأولية إلى ٩٩٢٤٦ مليار ليرة في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٦٥٩١٨ مليار ليرة في

لسندات اليوروبندز. وفي ما يخص هذه الأخيرة، شكّلت المتأخرات، التي تتضمّن أساس السندات المستحقّة وغير المدفوعة والفائدة عليها بالإضافة إلى الفائدة المستحقّة غير المدفوعة، ٤٩,٤٪ من إجمالي المحفظة.

على صعيد آخر، بلغ الدين العام الإجمالي ١٥٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠٢٤. يمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المفصلة المتعلقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

بخصوص الدين العام، نشرت وزارة المالية الأرقام العائدة لنهاية العام ٢٠٢٤. وقد بلغ إجمالي الدين العام ٤١٤٧٣٥٦ مليار ليرة أو ما يعادل ٤٦,٣ مليار دولار على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار في نهاية العام المذكور.

في نهاية العام ٢٠٢٤، شكّلت حصة الدين العام بالليرة ١,٧٪ من إجمالي الدين العام مقابل ٩٨,٣٪ للدين المحرّر بالعملات الأجنبية. وشكّلت حصة القروض ٥٪ من الدين العام بالعملات الأجنبية مقابل حوالي ٩٥٪

جدول رقم ٢ توزع الدين العام الإجمالي (نهاية العام ٢٠٢٤ - مليار ليرة)

إجمالي الدين العام	4147356
الدين العام بالليرة	69985
الدين العام بالعملات الأجنبية:	4077371
القروض	207804
سندات اليوروبندز	3869567
منها المتأخرات	1910070
نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي	%152

المصدر: وزارة المالية

الاستحقاقات حوالي ٨١٨٨ مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٦.

في نهاية تموز ٢٠٢٦، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات حوالي ٦٢,٩٪ من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢١,٨٪) فالسندات من فئة ٣ سنوات (٧,٨٪)، ثم السندات من فئة ٥ سنوات (٣,٩٪) والسندات من فئة ١٥ سنة (٣,٦٪).

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية
في تموز ٢٠٢٦، واصلت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٣٩٦٥٩ مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٤٠٤٢٤ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٤٧٨٤٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. ويعود الانخفاض المتواصل إلى التوقّف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية، مقابل استحقاقات سندات من الفئات المختلفة، وقد بلغت

جدول رقم ٣ توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	
ك 1 2025	2,96	58,32	21,96	9,86	6,90	100,00
أيار 2026	3,36	60,06	20,97	8,26	7,35	100,00
حزيران 2026	3,50	62,20	21,67	4,96	7,67	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
التطورات في الدين العام

توزيع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

البيان	ك-22	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-23	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(بليار ليرة)

الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (بليار ل.ل.)	ك-21	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-23	النسبة (%)
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون (سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملة الاجنبية (مليون دولار أمريكي)	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (بليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

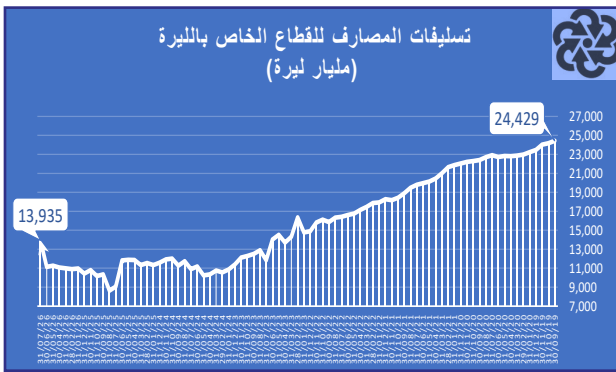
المصدر : مصرف لبنان

ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت وودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨٧٨٨٥ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٦، مقابل ٨٦٦٨٧ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٦ و ٨٤٩٧٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. كما ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع

الخاص بالليرة إلى ١٣٩٣٥ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٦ مقابل ١١١٤٢ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٦ و ١٠٤٢٢ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. وتُذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.



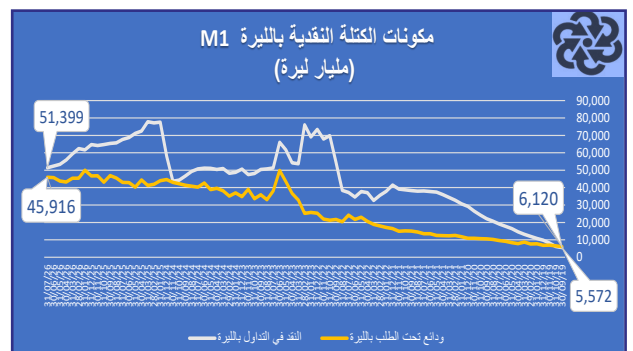
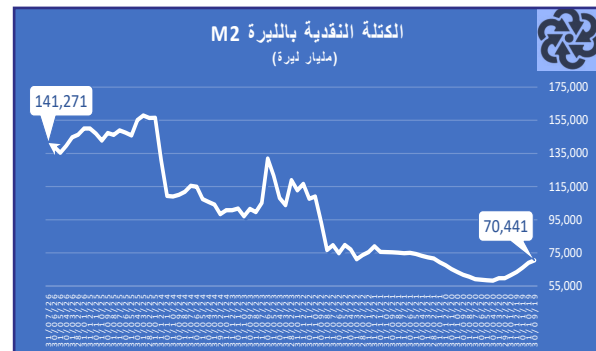
• الكتلة النقدية بالليرة

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٥١٣٩٩ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٦، مقابل ٥٢٣٧٦ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و ٦٤٧١١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

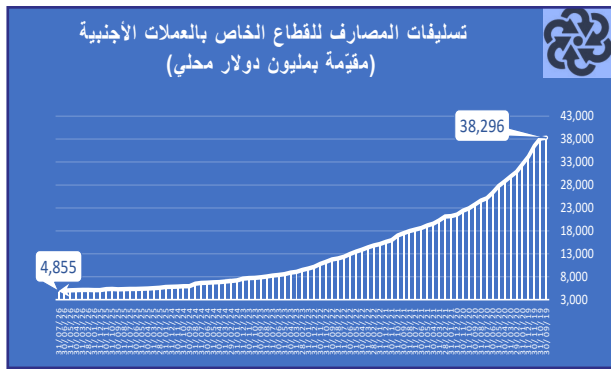
في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٤١٢٧١ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٦ مقابل ١٣٨٨١٩ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٦ و ١٥٠٠٣٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٥,٩٪ في نهاية تموز ٢٠٢٦، مقابل ١٢,٩٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

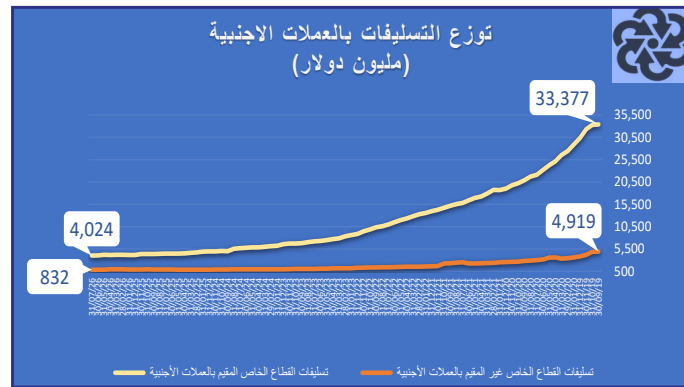
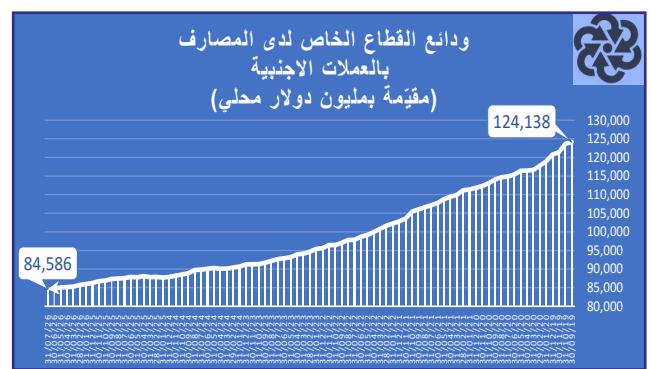
وبقيت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة شبه مستقرة بحيث بلغت ٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٦، مقابل ٧٢٥٢ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٦ و ٧٣٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.



من جهتها، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية إلى حوالي ٤,٨٦ مليارات دولار في نهاية تموز ٢٠٢٦، وتوزعت بين حوالي ٤,٠٢ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٨٣ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٤,٩٤ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦ و ٥,٠٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.



• **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية**
تراجعت وداائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٤,٦ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠٢٦، مقابل ٨٤,٨ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦ و ٨٦,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. مع العلم أنها تتضمن وداائع ال-Fresh.

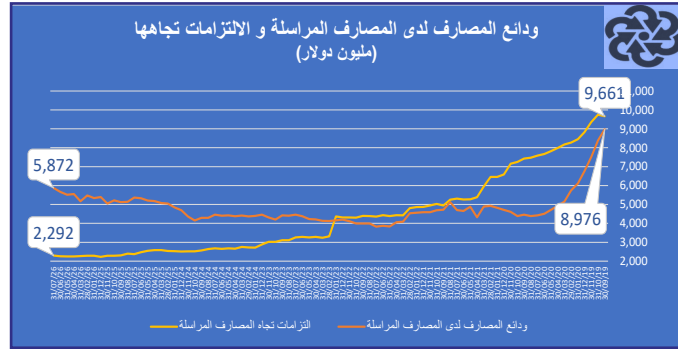


في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• **ازدادت وداائع المصارف لدى المصارف المراسلة قليلاً** إلى حوالي ٥,٩ مليارات دولار في نهاية تموز ٢٠٢٦، مقابل ٥,٧ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، واستقرت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة على حوالي ٢,٣ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠٢٦، شأنها في نهاية الشهر الذي سبقه.

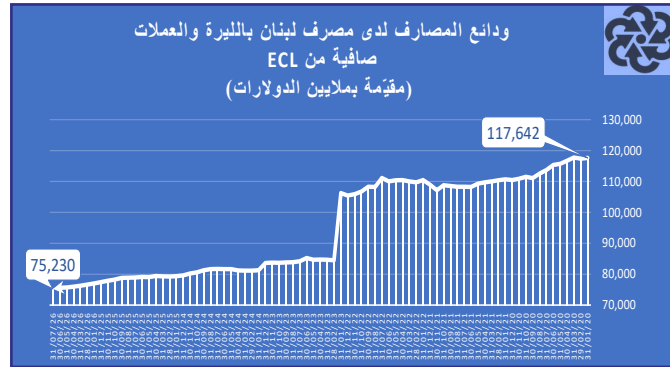
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية قد بلغت ٥,٧٪ في نهاية تموز ٢٠٢٦، مقابل ٥,٨٪ في نهاية الشهر الذي سبقه.

• **بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، صافية من المؤونات،** حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠٢٦، مقابل ٢,١ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦ و ٢,٣ مليار دولار



تموز ٢٠٢٦، مقابل ٧٥,٦ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦ و ٧٧,٤ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• تراجعت ودائع المصارف التجارية بالليرة وبالعُملة الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) قليلاً إلى ٧٥,٢ مليار دولار في نهاية



الشهر الذي سبقه و ٤,٩ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

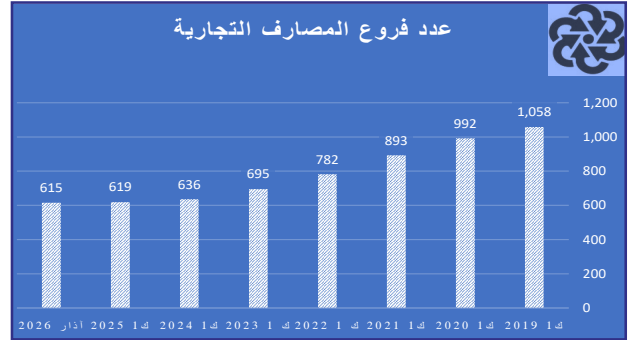
• بلغت حسابات رأس المال حوالي ٥,٤ مليارات دولار في نهاية تموز ٢٠٢٦، مقابل ٥,١ مليارات دولار في نهاية



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦١٥ فرعاً في نهاية آذار ٢٠٢٦ مقابل ٦١٩ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٥ و ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ (٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣)، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٢٦٨٤ موظفاً في نهاية العام ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

• بلغت القيم الثابتة المادية حوالي ٢,٤ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠٢٦، مقابل ٢,٥ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦ و ٢,٥ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تموز ٢٠٢٦، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٤,٥٥٪ مقابل ٥,١٩٪ في الشهر الذي سبق (٣,٩٥٪ في تموز ٢٠٢٥)، فيما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٩,٩٥٪ في تموز ٢٠٢٦ مقابل ٦,١٥٪ في الشهر الذي سبق (٩,٢٣٪ في تموز ٢٠٢٥).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٧٠٪ بالحد الأقصى في تموز ٢٠٢٦، وبلغ المعدل الشهري المثلث ٣٠,٥٧٪ مقابل ٥٦,٧٨٪ في الشهر الذي سبق و٢٨,٦٥٪ في تموز ٢٠٢٥.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تموز ٢٠٢٦، استقرت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية على ٦,٦١٪ شأنها في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٧٠٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥). وفي نهاية تموز ٢٠٢٦، بلغ متوسط عمر المحفظة ٧٩٧ يوماً (٢,١٩ سنة) مقابل ٨١٣ يوماً (٢,٢٣ سنة) في نهاية الشهر الذي سبق و٨٥٨ يوماً (٢,٣٦ سنة) في نهاية العام ٢٠٢٥.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪.

جدول رقم 1 تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

تموز 2026	حزيران 2026	تموز 2025	
4,55	5,19	3,95	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
9,95	6,15	9,23	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
30,57	56,78	28,65	المعدل المثقل للقروض بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

بالدولار إلى ٥,٢٧٪ في تموز ٢٠٢٦ مقابل ٤,١٠٪ في الشهر الذي سبق (٣,٦٨٪ في تموز ٢٠٢٥). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار
في تموز ٢٠٢٦، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,١٥٪ مقابل ٠,١٠٪ في الشهر الذي سبق (٠,٠٦٪ في تموز ٢٠٢٥)، كما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات

جدول رقم 2 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

تموز 2026	حزيران 2026	تموز 2025	
0,15	0,10	0,06	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
5,27	4,10	3,68	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر : مصرف لبنان

٤٨,٧ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبق ٤٢,١ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠٢٥.

موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية
في نهاية تموز ٢٠٢٦، ارتفعت موجودات مصرف لبنان الخارجية، والتي تشمل الذهب والعملات الأجنبية والأوراق المالية الأجنبية، إلى ٤٩,١ مليار دولار مقابل

جدول رقم 3 موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بملايين الدولارات، نهاية الفترة

تموز 2026	حزيران 2026	ك 1 2025	تموز 2025	
37446	37056	40375	30454	الذهب
6297	6683	7739	10838	العملات الأجنبية
5357	4994	4280	768	الأوراق المالية الأجنبية
49100	48734	52394	42060	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الخارجية كما أوردتها محفظته من سندات اليوروبندز المصدرة من قبل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

يذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته



الملحق الإحصائي

التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّزة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	تموز 25	ك1 25	حزيران 26	تموز 26
الموجودات				
الموفورات				
- أوراق نقدية	7964	6298	6076	4960
- ودائع لدى مصرف لبنان	7061455	6928481	6761891	6733061
ديون على القطاع الخاص المقيم	406726	382503	375931	373899
- بالليرات اللبنانية	8922	10280	10994	13787
- بالعملات الأجنبية	397804	372223	364937	360113
ديون على القطاع العام	207266	217270	192489	201596
منها: سندات بالليرة	8421	7357	7252	7165
سندات بالعملات	197617	208690	184034	193495
ديون مختلفة	1228	1224	1203	935
موجودات خارجية	960250	992180	1052450	1078211
- قروض على غير المقيمين	79457	82860	77070	74571
- قروض على مصارف غير مقيمة	479680	482636	506688	525551
- موجودات خارجية أخرى	236525	249073	255012	261990
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	55633	51071	70473	66118
محفظة الأوراق المالية الأجنبية	108955	126539	143207	149982
القيم الثابتة	260826	353195	352622	350735
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	266569	261458	234540	229527
موجودات غير مصنفة	17242	14723	19017	15783
المجموع	9188298	9156108	8995014	8987772
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	6011256	5887261	5772217	5756538
- ودائع بالليرة	77997	81724	82756	84152
- ودائع بالعملات الأجنبية	5933258	5805537	5689460	5672387
ودائع القطاع العام	68172	68188	61315	58949
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	1906496	1916235	1900857	1901803
- بالليرات اللبنانية	3702	3248	3931	3733
- بالعملات الأجنبية	1902794	1912987	1896926	1898070
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	212317	199450	202274	205128
سندات دين	30804	31775	24968	24913
الأموال الخاصة	427772	440538	452027	481626
- أموال خاصة أساسية	395664	402452	410921	441530
- أموال خاصة مساندة	32109	38087	41106	40096
مطلوبات غير مصنفة	531480	612662	581357	558816
المجموع	9188298	9156108	8995014	8987772

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحزّرة بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	تموز 25	كانون الثاني 25	حزيران 26	تموز 26
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	3695641	4306173	3914702	3914971
- ذهب	2725643	3613517	3316546	3351370
(مقيم بملايين د.أ)	(30454)	(40374)	(37056)	(37445)
- عملات أجنبية*	969999	692656	598155	563601
(مقيمة بملايين د.أ)	(10838)	(7739)	(6683)	(6297)
ديون على القطاع الخاص	373	324	323	317
سلفات للمصارف التجارية	39293	38749	37514	37344
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	975	959	901	893
سلفات للقطاع العام	1486801	1486943	1486773	1486801
فروقات القطع	2393282	1435989	1662315	1620377
محفظة الأوراق المالية	611155	959226	1016622	1048792
القيم الثابتة	846	717	34149	34153
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	174284	170558	182092	183946
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية	0	0	0	0
موجودات غير مصنفة	24726	6901	18624	20388
المجموع	8427377	8406538	8354013	8347983
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	75954	71525	58742	56613
ودائع المصارف التجارية	7342971	7210517	7013098	6974892
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	62989	67725	66702	66136
ودائع القطاع الخاص	4483	4270	4185	3881
التزامات تجاه القطاع العام	681750	772183	872026	906914
التزامات خارجية	164866	165210	164716	164534
(مقيمة بملايين د.أ)	(1842)	(1846)	(1840)	(1838)
الأموال الخاصة	62219	103484	136902	136902
مطلوبات غير مصنفة	32145	11624	37642	38111
المجموع	8427377	8406538	8354013	8347983

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

- بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة.

- استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.

تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	تموز 25	ك1 25	حزيران 26	تموز 26
الكتلة النقدية M1	110724	111444	98151	97316
- النقد في التداول	67717	64711	52376	51399
- ودائع تحت الطلب بالليرة	43006	46733	45775	45916
الكتلة شبه النقدية	6007449	5881575	5764172	5750132
- ودائع أخرى بالليرة	38239	38585	40668	43956
- ودائع بالعملة الأجنبية	5969210	5842990	5723504	5706177
سندات دين	30804	29658	24968	24913
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	148962	150030	138819	141271
- بالليرات والعملة M3	6148977	6022677	5887292	5872361
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	6155264	6027387	5891408	5876410
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	2423746	3375645	3119574	3167727
- الموجودات بالذهب	2725643	3613517	3316546	3351370
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(301897)	(237872)	(196972)	(183643)
وضعية القطاع العام المدينة	3799037	2753962	2856468	2791043
- ديون صافية على القطاع العام	1405755	1317972	1194153	1170667
- فروقات القطع	2393282	1435989	1662315	1620377
ديون على القطاع الخاص	493934	512861	506235	501926
- بالليرات اللبنانية	9796	11035	11691	11867
- بالعملة الأجنبية	484138	501826	494544	490059
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(567741)	(619791)	(594986)	(588336)
المجموع	6148977	6022677	5887292	5872361

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
حزيران ٢٠٢٦

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	109199.61	111568.19	110459.89	110794.75
الجنيه الاسترليني	118569.60	120986.10	119733.88	120270.10
الين الياباني	546.33	558.57	550.93	558.57
الدولار الكندي	62904.13	63832.82	63406.54	63832.82
الدولار الأسترالي	61683.40	62927.45	62338.70	62927.45
اليورو	101734.65	103014.50	102236.63	103014.50

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	حزيران 26				تموز 26			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.32	1.35	1.33	1.32	1.33	1.35	1.34	1.35
الين الياباني	159.47	162.31	160.78	162.31	157.43	163.86	162.23	157.43
الفرنك السويسري	0.78	0.81	0.80	0.81	0.80	0.82	0.81	0.81
اليورو	1.13	1.16	1.15	1.14	1.14	1.15	1.14	1.15
أونصة الذهب	3999.11	4489.31	4227.06	4007.59	3976.50	4174.91	4075.02	4042.57



النشاط المصرفي في النصف الأول من العام ٢٠٢٦

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

من قِبَل صندوق النقد الدولي والمتعلّقة باستقلالية مصرف لبنان ودور الهيئة المصرفية العليا ونظام الحوكمة وغيرها من الأمور، يبقى إقرار قانون استرداد الودائع أو الفجوة المالية من الأمور الملحة بما يتناسب مع السيولة المتوافرة أو يمكن توفّرها ليكون قابلاً للتنفيذ ولا يؤدي إلى إفلاس المصارف في المراحل الأولى لتطبيقه وحرمان المودعين من حقوقهم وضرب فرص النمو الاقتصادي.

موارد القطاع المصرفي

يعرض الجدول أدناه بنود مطلوبات المصارف التجارية، بالقيمة والنسبة، بين نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ ونهاية حزيران ٢٠٢٦ والتي لم يحصل فيها تطوّر يُذكر بحيث تستحوذ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم على نسبة تفوق ٨٥٪ من إجمالي المطلوبات، فيما راوحت حصة الأموال الخاصة عند حوالي ٥٪.

في نهاية حزيران ٢٠٢٦، بلغ إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان ٨٩٩٥٠١٤ مليار ليرة (ما يوازي ١٠٠,٥ مليار دولار) مقابل ٩١٥٦١٠٨ مليارات ليرة (ما يوازي ١٠٢,٣ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠٢٥، مسجلاً بذلك انخفاضاً نسبته ١,٨٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٦ بعد انخفاض نسبته ٠,٨٪ في العام ٢٠٢٥. يُعزى هذا الانخفاض بشكل كبير إلى سحب الودائع بموجب التعاميم القائمة ومحدودية النشاط المصرفي بشكل عام، لكنه يخفي أمرين إيجابيين نسبياً ولو متواضعين، أولهما ارتفاع قيمة ودائع الـ Fresh بالعملة الأجنبية في العام ٢٠٢٥ بنسبة ٤٠,٣٪ ونسبة ١٨,٦٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٦ وثانيهما زيادة تسليقات الـ Fresh بالعملة الأجنبية بحوالي ٩٠٪ في العام ٢٠٢٥.

وعلى الرغم من إقرار قانون إصلاح أوضاع المصارف وإعادة تنظيمها بعد إدخال التعديلات المقترحة عليه

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة*

(مليارات الليرات ونسب مئوية)

حزيران 2026	ك 1 2025	حزيران 2025	ك 1 2024
القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)
64,2	5772217	64,3	5887261
0,7	61315	0,7	68188
21,1	1900857	20,9	1916235
2,2	202274	2,2	199450
5,0	452027	4,8	440538
6,7	606324	7,0	644436
100,0	8995014	100,0	9156108
65,1	6035298	65,7	6062160
0,6	51576	0,6	51576
20,3	1871676	20,3	1871676
2,4	224295	2,4	224295
4,6	428536	4,6	428536
6,4	593361	6,4	593361
100,0	9231604	100,0	9264276

المصدر: مصرف لبنان

*تم احتساب مكونات المطلوبات المحررة بالدولار الأمريكي بسعر 89500 ليرة للدولار في نهاية التواريخ كافة.

الودائع

الأجنبية إلى ٨٤,٨ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٨٦,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٥، أي بمقدار ١,٥ مليار دولار وبنسبة ١,٧٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل انخفاضها بمقدار ١,٦ مليار دولار وبنسبة ١,٩٪ في العام ٢٠٢٥. ويندرج تراجع هذه الودائع في سياق عمليات السحب ضمن السقوف والشروط الموضوعة استناداً إلى تعاميم مصرف لبنان ١٥٨ و ١٦٦ بالإضافة إلى سحب مبالغ على سعر صرف ١٥ ألف ليرة للدولار الواحد. تجدر الإشارة إلى أن وداائع الزبائن بالدولار FRESH، والتي تدخل ضمن إجمالي الودائع المحررة بالعملة الأجنبية، بلغت حوالي ٥,٣ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٤,٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٥ و ٣,٢ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٤ بحسب مصرف لبنان.

ومنذ تطبيقهما، سهّل التعميمان ١٥٨ و ١٦٦ سداداً جزئياً للودائع، حيث تمّت إعادة نحو ٥,٤ مليارات دولار أميركي للمودعين مع نهاية العام ٢٠٢٥ و ٦,١ مليارات في حلول نهاية آذار ٢٠٢٦. وأتاحا لحوالي ٥٦٠ ألف شخص استرداد وداائعهم بالعملة الأجنبية جزئياً أو كلياً في نهاية العام ٢٠٢٥ ووصل هذا العدد إلى ٥٧٩ ألف مستفيد في نهاية آذار ٢٠٢٦. وقد استعاد المستفيدون من التعميم ١٥٨ منذ انطلاقتها، والذين كانت وداائعهم تقلّ عن ٣٧٢٠٠ دولار أميركي مدّخراتهم بالكامل في نهاية العام ٢٠٢٥ (٤٠٢٠٠ دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦).

في نهاية حزيران ٢٠٢٦، بلغت قاعدة الودائع، والتي تشمل وداائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، ٧٧٣٤٣٨٩ مليار ليرة (ما يعادل ٨٦,٤ مليار دولار) مقابل ٧٨٧١٦٨٤ مليار ليرة (ما يعادل ٨٧,٩ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠٢٥، أي بانخفاض نسبته ١,٧٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٦ بعد انخفاضها بنسبة ١,٤٪ في العام ٢٠٢٥. وفي نهاية حزيران ٢٠٢٦، توزّعت الودائع الإجمالية على القطاع الخاص المقيم بنسبة ٧٤,٦٪، والقطاع الخاص غير المقيم بنسبة ٢٤,٦٪، والقطاع العام بنسبة ٠,٨٪.

في تفصيل تطور وداائع القطاع الخاص بحسب نوع العملة، يتبيّن ارتفاع الودائع المحررة بالليرة اللبنانية إلى ٨٦٦٨٧ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٨٤٩٧٢ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٥ (+١٧١٥ مليار ليرة أو ٢,٠٪) مقابل زيادتها بقيمة ١٧٠٧٨ مليار ليرة وبنسبة ٢٥,٢٪ في العام ٢٠٢٥. وساهم في ارتفاع الودائع بالليرة قيام المودعين، وخاصة التجار والشركات بتغذية وداائعهم بالليرة بهدف تسديد الضرائب والرسوم لصالح الدولة اللبنانية عبر المصارف وربما دفع أجور ورواتب وغيرها بالعملة الوطنية، بالإضافة إلى الاستفادة من الفائدة المرتفعة على الليرة في ظلّ استقرار سعر الصرف واستعمال الفائدة المجنّبة أيضاً لتحقيق الغايات المذكورة.

في المقابل، انخفضت الودائع المحررة بالعملة

تفاصيل عن السداد بموجب التعميمين ١٥٨ و ١٦٦ كما في

نهاية العام ٢٠٢٥

مجموع التعميمين	التعميم 166	التعميم 158	تاريخ الانطلاق
شباط 2024	حزيران 2021	حزيران 2021	السحب
5,4 مليار دولار	0,8 مليار دولار	4,6 مليار دولار	عدد المستفيدين
559558	207699	351859	

المصدر: مصرف لبنان

العام ٢٠٢٥، و٤٢٨٥٣٦ مليار ليرة أو ما يعادل ٤,٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٤. وفي نهاية حزيران ٢٠٢٦، شكّلت الأموال الخاصة ٥,٠٪ من إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية (٤,٨٪ في نهاية العام ٢٠٢٥). من جهة أخرى، شكّلت الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية ٩,١٪ من حسابات رأس المال في نهاية حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٩,٩٪ لرأس المال الأساسي.

توظيفات القطاع المصرفي

يعرض الجدول أدناه تطور بنود موجودات المصارف التجارية، بالقيمة والنسبة، بين نهاية العام ٢٠٢٤ ونهاية حزيران ٢٠٢٦. ويتبيّن أنّ ودائع المصارف لدى مصرف لبنان استحوذت، في نهاية حزيران ٢٠٢٦ على حوالي ٧٥٪ من إجمالي الموجودات، مقابل ٢٥٪ لسائر الموجودات الأخرى مجتمعة.

على صعيد معدلات الفائدة، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة إلى ٥,١٩٪ في حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٣,٦٨٪ في كانون الأول ٢٠٢٥ و٣,٥٨٪ في كانون الأول ٢٠٢٤، علماً أنّ متوسط معدل الفائدة على الودائع لأجل وصل إلى ١٤,١٣٪ في حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٩,٨٧٪ في كانون الأول ٢٠٢٥ و٩,٦٠٪ في كانون الأول ٢٠٢٤. وارتفع قليلاً متوسط الفائدة على قاعدة الودائع بالدولار إلى ١٠,١٠٪ في حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٠,٠٩٪ في كانون الأول ٢٠٢٥ و٠,٠٣٪ في كانون الأول ٢٠٢٤.

حساب رأس المال

في نهاية حزيران ٢٠٢٦، بلغ حساب رأس المال للمصارف التجارية العاملة في لبنان ٤٥٢٠٢٧ مليار ليرة أو ما يعادل ٥,١ مليارات دولار مقابل ٤٤٠٥٣٨ مليار ليرة أو ما يعادل ٤,٩ مليارات دولار في نهاية

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة*

(مليارات الليرات - ونسب مئوية)

حزيران 2026	القيمة	الحصة (%)	1 كانون 2025	القيمة	الحصة (%)	حزيران 2025	القيمة	الحصة (%)	1 كانون 2024	القيمة	الحصة (%)
75,2	6767967	75,2	6934779	76,5	7085393	77,2	7129571	77,1	7122391	77,2	7129571
75,2	6761891	75,7	6928481	76,4	7077551	77,1	7122391	77,1	7122391	77,1	7122391
4,2	375931	4,2	382503	4,4	409682	4,9	454120	4,9	454120	4,9	454120
2,1	192489	2,4	217270	2,3	211325	2,3	208357	2,3	208357	2,3	208357
11,7	1052450	10,8	992180	10,4	965861	9,2	848955	9,2	848955	9,2	848955
5,6	506688	5,3	482636	5,1	476808	4,5	420027	4,5	420027	4,5	420027
0,9	77070	0,9	82860	0,9	79496	0,8	77989	0,8	77989	0,8	77989
2,6	234540	2,9	261458	3,4	311346	3,8	352724	3,8	352724	3,8	352724
3,9	352622	3,9	353195	2,8	261263	2,4	222551	2,4	222551	2,4	222551
0,2	19017	0,2	14723	0,2	19405	0,2	15326	0,2	15326	0,2	15326
100,0	8995014	100,0	9156108	100,0	9264276	100,0	9231604	100,0	9231604	100,0	9231604

المصدر: مصرف لبنان

* تم احتساب مكونات المطلوبات المحررة بالدولار الأميركي بسعر 89500 ليرة للدولار في نهاية التواريخ كافة.

قد فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ تاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣، أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات إلى ٥,٨٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٦ شأنها تقريباً في نهاية العام ٢٠٢٥ (٥,٩٪) مقابل ٦,٦٪ في نهاية العام ٢٠٢٤، وبلغت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة ١٢,٨٪ مقابل ١٢,٣٪ و ١٧,١٪ في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي.

على صعيد آخر، بلغ متوسط الفائدة المدينة على الليرة ٦,١٥٪ في حزيران ٢٠٢٦ مقابل ١٠,٩٠٪ في كانون الأول ٢٠٢٥ بعد أن شهدت معدلات الفائدة على التسليفات بالليرة منحنى تصاعدياً في العام ٢٠٢٥، و ٥,٦١٪ في كانون الأول ٢٠٢٤. وتأرجح متوسط الفائدة المدينة على الدولار ضمن هوامش ضيقة وبلغ ٤,١٠٪ مقابل ٣,٦٨٪ في كانون الأول ٢٠٢٥ و ٣,٧٠٪ في كانون الأول ٢٠٢٤.

التسليفات للقطاع العام

في موازاة التوقّف عن إصدار سندات خزينة بالليرة بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ وفقاً لإعلام صادر من وزارة المالية، تابعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية تراجعها إلى ٧٢٥٢ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٧٣٥٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٥ و ٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤.

وبلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز الصادرة عن الدولة اللبنانية الصافية من المؤونات (ECL)، ما يوازي ٢٠٥٦ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦، مقابل ٢٣٣٢ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٥ و ٢٢١٠ ملايين دولار في نهاية العام ٢٠٢٤.

التسليفات للقطاع الخاص

بلغت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم بالليرة ١١١٤٢ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٦ مقابل ١٠٤٢٢ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٥ و ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤، أي أن هذه التسليفات ارتفعت بنسبة ٦,٩٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٦ بعد تراجعها بما نسبته ١٠,٠٪ في العام ٢٠٢٥. ويعكس ارتفاع التسليفات بالليرة من فترة لأخرى حاجة بعض الزبائن للسيولة بالليرة.

وتابعت التسليفات بالعملات الأجنبية للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم انخفاضها ولو بوتيرة أدنى من السنوات السابقة ووصلت إلى ٤٩٣٧ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٥٠٨٣ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٥ و ٥٨١٦ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٤، أي أن هذه التسليفات سجّلت تراجعاً بنسبة ٢,٩٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل تراجع نسبته ١٢,٦٪ في العام ٢٠٢٥ وتراجع بنسبة ٢٣,١٪ في العام ٢٠٢٤.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من المصارف بات يمنح تسليفات بالدولار النقدي Fresh Loans ولو بشكل محدود، غير أنّ إطلاق عملية التسليف من جديد يتطلب عودة الثقة وتأمين السيولة الكافية للمصارف وإصدار قانون يفرض تسديد القرض بذات عملة القرض وجملة من الأمور الأخرى. وبحسب مصرف لبنان، بلغت محفظة التسليفات بالدولار الفريش حوالي ٧٩٤ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٥ مقابل ٤١٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٤. وبلغت نسبة هذه التسليفات Fresh ١٥٪ من المحفظة الإجمالية للقروض بالعملات الأجنبية.

وفي نهاية حزيران ٢٠٢٦، بلغت قيمة التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم بالليرة والعملات الأجنبية حوالي ٨٦١ مليون دولار (٩٢٦ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٥)، وشكّلت ١٧,٠٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم (١٧,٨٪ في نهاية العام ٢٠٢٥). وتجدر الإشارة إلى أنّ مصرف لبنان كان

حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٢٨٪ في نهاية كل من العامين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، فيما الباقي بالدولار المحلي.

الودائع لدى مصرف لبنان

في نهاية حزيران ٢٠٢٦، بلغت وداائع المصارف التجارية بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، ٦٧٦١٨٩١ مليار ليرة أو ما يعادل ٧٥,٦ مليار دولار مقابل ٦٩٢٨٤٨١ مليار ليرة أو ما يعادل ٧٧,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٥. وتتضمن هذه الودائع الاحتياطي الإلزامي بالليرة والودائع الإلزامية بالعملات الأجنبية، وكذلك الودائع الحرة بالليرة والعملات الأجنبية الصافية من ECL، إضافة إلى شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي لصالح المصارف. كما تتضمن وداائع الـ Fresh بالعملات الأجنبية التي أودعتها المصارف لديه بموجب التعميم رقم ١٥٠.

وتشكل وداائع المصارف بالليرة لدى مصرف لبنان أقل من ١٪ من إجمالي المبالغ المودعة لديه، فيما تشكل الودائع بالعملات الأجنبية زهاء ٩٩٪، والتي ينتظر أن تعالج ضمن قانون الفجوة المالية وغيرها من الإجراءات القانونية والتنظيمية.

الودائع لدى المصارف المراسلة

ارتفعت وداائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة إلى ٥,٧ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٥,٤ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٥ و ٤,٧ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٤، وشكلت نسبتها ٦,٧٪ من إجمالي وداائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية مقابل ٦,٣٪ في نهاية العام ٢٠٢٥ و ٥,٣٪ في نهاية العام ٢٠٢٤. تستخدم المصارف هذه السيولة بالعملات الأجنبية بشكل أساسي لتلبية العمليات المصرفية مع الخارج وكذلك حاجات السيولة داخلياً، من سحبات الزبائن لتطبيق التعميمات ١٥٨ و ١٦٦ كما لتغطية الودائع في المصارف اللبنانية بالدولار الـ FRESH.

وبلغت وداائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة صافية من إجمالي الالتزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم ٣,٤ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٦ مقابل ٣,٢ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٥ و ٢,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٤.

تجدر الإشارة إلى أن قسمًا من هذه الالتزامات بالعملات الأجنبية تجاه القطاع المالي غير المقيم هي بالـ Fresh، وشكلت حوالي ٣٠٪ من المجموع في نهاية



توقعات البنك الدولي بشأن النمو الاقتصادي في لبنان في العام ٢٠٢٦

في تقرير المرصد الاقتصادي للبنان للبنك الدولي تحت عنوان «اقتصاد مرزقه الصراعات A Conflict Torn Economy»، توقع انكماش الناتج المحلي الحقيقي في لبنان بنسبة ٦,٤٪ في العام ٢٠٢٦، وهو الأسرع منذ اندلاع الأزمة المالية عام ٢٠١٩ وذلك بعد نمو بنسبة ٤,٢٪ في العام ٢٠٢٥. وقدر البنك بشكل لافت حجم الأثر الاقتصادي للحرب، إذ خلص إلى أن نمو الناتج المحلي سيكون أقل بـ ١٠,٤٪ مقارنة بالسيناريو الافتراضي الذي لم يكن الصراع ليتجدد فيه. وفي تقدير التأثير المباشر للحرب، ركز البنك على قناتين أساسيتين هما إيرادات السياحة والاستهلاك الخاص، وهما من أبرز المحركات التي ساعدت الاقتصاد على التعافي في العام ٢٠٢٥. وشدد على ضرورة المضي في الإصلاحات، ولا سيما إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإدارة المالية العامة، لما لذلك من دور حاسم لاستعادة الثقة وحماية الاستقرار وتأمين التمويل اللازم لإعادة الإعمار والتعافي.

تقرير ستاندرد أند بورز بشأن لبنان

يشير تقرير ستاندرد أند بورز (S&P Global Ratings) الأخير الصادر في ١٤ آب ٢٠٢٦، إلى أن الاقتصاد اللبناني بدأ يظهر مؤشرات استقرار وتعافٍ تدريجي، إلا أن الوضع الائتماني للدولة لا يزال هشاً. وقد أبقى التصنيف لبنان بالعملة الأجنبية عند SD Selective Default (تعثّر انتقائي)، بينما ثبتت تصنيف العملة المحلية عند CCC+ مع نظرة مستقرة للتصنيف الطويل الأجل. وترى الوكالة أن استكمال الإصلاحات، ولا سيما إعادة هيكلة القطاع المصرفي والدين العام، إلى جانب الاستقرار السياسي والأمني، يبقى أساسياً لتحسين التصنيف واستعادة الثقة.

مؤشر BLOM PMI في آب ٢٠٢٦

واجه مؤشر مدراء المشتريات للبنان BLOM PMI الصادر عن بنك لبنان والمهجر واقعاً صعباً في آب ٢٠٢٦، حيث انخفض إلى ٥٠,١ نقطة مقابل ٥٠,٧ في الشهر الذي سبق. ويعزى انخفاض الإنتاج ومؤشر مدراء المشتريات في الأرجح

إلى ضعف النشاط في قطاع السياحة وتراجع أداء صادرات السلع نتيجةً لاضطرابات السوق الإقليمية. فقد أثرت حالة عدم اليقين والمخاوف الأمنية وضغوط الأسعار سلباً على الطلب. ما يعني أن شركات القطاع الخاص اللبناني فقدت الزخم في آب ٢٠٢٦.

مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسبنك لتجارة التجزئة في الفصل الثاني من العام ٢٠٢٦

وبالرغم من الأجواء الإيجابية التي طبعت أواخر الفصل الثاني من العام ٢٠٢٦، سجل «مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسبنك لتجارة التجزئة» للفصل الثاني من سنة ٢٠٢٦ انخفاضاً إضافياً ليصل إلى مستوى ٢٦,٢٦ نقطة بالمقارنة مع ٢٩,٠٢ نقطة في الفصل الذي سبق، مع الإشارة إلى أن المؤشر الأساس (١٠٠) الذي قد تم تبنيه هو للفصل الرابع لسنة ٢٠١٩، ومع العلم بأن تضخم الأسعار خلال الفصل الثاني من العام ٢٠٢٦، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ +٢,٧٦٪ بالمقارنة مع +٦,٨١٪ في الفصل السابق. على ضوء النتائج المجمعة لهذا الفصل، يمكن تلخيص أهم تطورات سوق التجارة بالتجزئة في لبنان بتراجع ثقة المستهلك، وانخفاض الإنفاق غير الضروري، وتأجيل الأسر لعمليات شراء السلع المعمّرة والكماليات، وانخفاض الإقبال على الأسواق والمراكز التجارية.

إقرار الرسم البيئي

أقر مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ آب ٢٠٢٦ المرسوم رقم ٣٢١٤ الذي يحدّد الرسوم البيئية الجديدة على المنتجات والسلع التي تتحوّل كلياً أو جزئياً إلى نفايات بعد استعمالها. وبموجب المرسوم، سيُضاف رسم يراوح بين ١٪ و ٣٪ على أسعار عدد من السلع والخدمات تحت مبدأ «الملوّث يدفع». ستُدفع الضريبة الجديدة إلى الجمارك من قبل المستوردين، الذين يمكنهم تحميلها على المستهلك النهائي. يُعدّل المرسوم الجديد المرسوم الذي وُقّع في ١٥ حزيران ٢٠٢٦ وكان رفع الرسوم المستحقة عند الاستيراد على ٩٨ فئة من المنتجات، تطبيقاً للقانون رقم ٣٨ الصادر في ٥ كانون الثاني ٢٠٢٦، من نسبة راوحت بين ١٠,٠٪ و ٥٠,٥٪ إلى نطاق تراوح بين ١ و ٣٪. وقد علّق العمل بهذا النص

انطلقت فعاليات زيارة الوفد الإماراتي بعقد اجتماع بين اتحاد الغرف اللبنانية واتحاد الغرف الإماراتية تم في خلاله البحث في توطيد العلاقات ومتطلبات تسهيل الأعمال وزيادة حجم التجارة البينية وتقوية الشراكات وترسيخ التعاون في لبنان وسوريا والعراق ودول المنطقة. وتم الاتفاق على زيادة التواصل والتنسيق وتبادل الزيارات لتحقيق الأهداف المرجوة، وللاستفادة من التجارب وتبادل الخبرات.

بالتزامن عقدت لقاءات عمل ثنائية (B2B) بين ٥٠ رجل أعمال من الوفد الإماراتي وحوالي ١٢٠ رجل أعمال من الجانب اللبناني في مختلف القطاعات تجارة، صناعة، زراعة، سياحة، تكنولوجيا المعلومات، بترول، غاز ومصارف والبنى التحتية والخدمات، وذلك بهدف استكشاف الفرص والبحث في إمكانية إقامة شراكات عمل بين الشركات اللبنانية والشركات الإماراتية. وجرى توقيع ٥ مذكرات تفاهم بين الجانبين اللبناني والإماراتي.

الأول في نهاية حزيران بعد موجة من الاعتراضات السياسية والنقابية ومن جانب أصحاب العمل والجمعيات، ثم أُحيل إلى لجنة وزارية عملت على إعداد نسخة بديلة. أما القائمة الجديدة، فلا تشمل سوى ٢٦ فئة من المنتجات، أي أقل بنحو أربعة أضعاف من القائمة الأولى، وبنسب تراوح بين ١,٥٠ و ٣٪. وتبقى الفئات الأخرى من المنتجات خاضعة لرسوم تراوح بين ١٠ و ٥٠,٥٠٪، وفقاً للنسب المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦/٣٨. ٢٠٢٦.

ملتقى اقتصادي لبناني إماراتي

استضافت الهيئات الاقتصادية واتحاد الغرف اللبنانية وفداً إماراتياً رفيع المستوى برئاسة وزير التجارة الخارجية في الإمارات، ضمّ ما يناهز ٩٠ شخصية من كبار رجال الأعمال والمستثمرين والقيادات الاقتصادية الإماراتية، بهدف تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين واستكشاف الفرص وترسيخ الشراكة الاقتصادية والاستثمارية بشكل مستدام بين البلدين.



إعادة انتخاب الدكتور صفيّر رئيساً لجمعية المصارف

جدّدت الجمعية العمومية للمصارف الثقة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالتزكية في الانتخابات التي أجريت في 2 أيلول 2026، وأعيد فيها انتخاب الدكتور سليم صفيّر رئيساً لمجلس الإدارة.

وجاء في الكلمة التي ألقاها الدكتور صفيّر أنه لم يعد مقبولاً أن يبقى لبنان وبعد سنوات من إدارة الأزمة في المكان نفسه. المطلوب حلّ يحفظ حقوق المودعين ويعيد بناء الثقة، والهدف الخروج من الأزمة بقطاع مصرفي أقوى، ومصارف لبنانية قادرة على الاستمرار والنمو واستعادة دورها الطبيعي في الاقتصاد. وأضاف أن مسؤولية الجمعية البقاء إلى جانب جميع أعضائها، والتعامل مع مستقبل كلّ مصرف باعتباره جزءاً من مستقبل القطاع ككلّ. فلكلّ مصرف دوره ومكانه، وقوة القطاع المصرفي اللبناني لا تُبنى بمؤسسة واحدة أو مجموعة من المؤسسات، بل بقطاع متماسك، متنوّع وقادر على الاستمرار. إن الحفاظ على أكبر عدد من المصارف اللبنانية، فاعلاً وقادراً على الاستمرار والنمو، لا يهدف فقط إلى حماية القطاع المصرفي، بل إلى تحريك العجلة الاقتصادية وتعزيز أثرها المضاعف. ومن هنا، تبرز أهمية العمل مع مصرف لبنان والحكومة لتأمين مصادر التمويل اللازمة، بما يمكن المصارف من استعادة دورها في تمويل الاقتصاد، ودعم المؤسسات والأفراد، والمساهمة مجدداً في دفع عجلة النمو. وأضاف أن الجمعية ستستمرّ في طرح الحلول، وفي الدفاع عن معالجة عادلة ومتوازنة تحمي حقوق المودعين وتحافظ في الوقت نفسه على قدرة القطاع المصرفي على الاستمرار والنمو. مشدداً على ضرورة الانتقال من إدارة الأزمة إلى حلّها من خلال العمل الجماعي.

رفع رأسمال مصرف الإسكان إلى ١٥٠ مليار ليرة

أعلن رئيس مجلس الإدارة - المدير العام لمصرف الإسكان أنطوان حبيب رفع رأسمال المصرف من 100 مليار ليرة لبنانية إلى 150 مليار ليرة، بعد الحصول على موافقة شركة MIDCLEAR. ويشكل خطوة أساسية لتعزيز المتانة المالية للمصرف ودعم قدرته على مواصلة دوره في تمويل القطاع السكني، ويمنح المصرف هامشاً أوسع لتطوير

نشاطه الائتماني واستقطاب مصادر تمويل إضافية. ومن المتوقع أن يتيح للمصرف مساحة أكبر لتطوير أعماله، وتعزيز قدرته على تمويل القروض السكنية، وتنويع المنتجات والخدمات التي يقدمها. وهذا مهم جداً لمصرف الإسكان، لأن الهدف ليس الاعتماد على رأس المال وحده لتمويل القروض، وإنما استخدامه كرافعة لاستقطاب موارد إضافية من الصناديق العربية والمؤسسات المالية الدولية للحصول على خطوط تمويل طويلة الأجل يمكن توظيفها في الإقراض السكني.

تفعيل الدفع الإلكتروني لخفض التداولات النقدية

عقد النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان مكرم بو نصار مؤتمراً صحافياً تحدث فيه عن إجراءات المصرف والوزارات المختصة، لتشجيع بطاقات الدفع ووسائل الدفع الإلكتروني، والحدّ من التعاملات النقدية، وتعزيز معايير الامتثال. وقد شارك في اللقاء المدير العام لوزارة المال الدكتور جورج معراوي، والمدير العام لوزارة الاقتصاد الدكتور محمد أبو حيدر، والمدير الاقليمي لـ "فيزا" ماريو مكاري، والمديرة الاقليمية لـ ماستر كارد السيدة سينتيا خوري.

أشار بو نصار في كلمته إلى أنّ مصرف لبنان أصدر عدداً من التعاميم التي تتعلق بالعمولات على بطاقات الدفع، حيث خُفّضت هذه العمولات بنحو 1,25 نقطة مئوية. كما أصدر مصرف لبنان عدداً من التعاميم التي شددت على الامتثال والشفافية وتحسين الحوكمة للمؤسسات التي تتعامل في مجال الدفع، مثل المحافظ الالكترونية وشركات تحويل الاموال التي تستوفي ضرائب لصالح الدولة اللبنانية، بهدف الامتثال للمعايير المعتمدة في هذا المجال. وأشار إلى زيادة نسبة الدفع بالبطاقات في الأشهر الثمانية الاولى من العام الحالي بنسبة 130% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2025. كما كشف أن عدد وقيمة الشيكات بالعمليتين المحليّة والدولار ارتفعت بنسب راوحت بين 102 و142%.

من ناحيته، لفت معراوي إلى أن وزارة المالية اتفقت مع المعنيين في جمعية المصارف على وضع 52 جهازاً للدفع الإلكتروني، في الدوائر التابعة لوزارة المالية. ويات للوزارة حالياً 38 جهازاً يتوزعون على جميع المحافظات، على أن يتم استئناف توزيع هذه الأجهزة في مختلف الوزارات.

برامج التدريب والتوعية، يهدف البرنامج إلى تعزيز مرونة الأعمال ورفع كفاءتها التشغيلية وفتح آفاق جديدة للنمو والازدهار.

تقرير هيئة التحقيق الخاصة للعام ٢٠٢٥

أعلنت هيئة التحقيق الخاصة (Special Investigation Commission) في تقريرها السنوي للعام 2025 أن عدد حالات تبييض الأموال المشتبه بها في لبنان والواردة إليها بلغ 535 حالة خلال العام 2025، تشمل 301 إبلاغاً تابعاً لحالات تبييض الأموال. نسبة 75% من الـ 535 حالة مصدرها جهات محلية و25% جهات أجنبية. تم تحويل 391 حالة إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة، فيما لم تتم إحالة 86 حالة وبقيت 51 حالة قيد التحقيق. تبعاً لذلك، أمرت السلطات القضائية في لبنان برفع السرية المصرفية عن 149 حالة، 86 منها هي ذات مصدر محلي و63 حالة ذات مصدر أجنبي. أما بالنسبة لتوزيع حالات تبييض الأموال وفق الجرم الأصلي، فتبين للذكر لا للحصر أن حالات "الاحتيال" شكّلت الحصة الأكبر من إجمالي حالات تبييض الأموال خلال العام 2025 (17,6%: 94 حالة)، تبتعتها حالات "الاتجار غير المشروع بالمخدرات" (16,3%: 87 حالة)، ثم "الإرهاب أو تمويل الإرهاب" (12,3%: 66 حالة) فالحالات المتعلقة بـ "التزوير" (7,5%: 40 حالة).

ورأى معراوي أن هذه الأجهزة تخفّف مخاطر نقل وتعداد الأموال، كما تسهّل الحصول على المعلومات من قبل وزارة المالية وكل العاملين في القطاع المصرفي. أما أبو حيدر، فلفت إلى أن العمل يجري بالتنسيق مع مصرف لبنان والجهات المعنية، بهدف توسيع نطاق الدفع الإلكتروني في القطاعات الحيوية. كما كشف أن عدد أجهزة الدفع الإلكتروني بلغ نحو 1100 جهاز في محطات الوقود، من أصل 3200 محطة، ونحو 1200 جهاز في الصيدليات، من أصل 3600 صيدلية. وأشار إلى أن 180 سوبرماركت تابعة لـ 75 شركة باتت تعتمد بصورة كاملة على أجهزة الدفع الإلكترونية.

بنك عوده وماستر كارد والاقتصاد الرقمي

أعلن بنك عوده، بالتعاون مع «ماستر كارد»، إطلاق برنامج جديد لتمكين 10,000 من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة في لبنان من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، بما يساهم في تعزيز نمو أعمالهم وتسريع اندماجهم في الاقتصاد الرقمي. ويعكس التعاون رؤية مشتركة لتعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق قبول المدفوعات الرقمية، ودعم نمو الشركات متناهية الصغر والصغيرة، بما فيها المشاريع التي تقودها النساء في مختلف أنحاء لبنان. ومن خلال توفير الخدمات المصرفية والحلول الرقمية، إلى جانب



تحفيز مالي في اليابان في توقيت غير مناسب

الصين التي تراها قوة ضاغطة. وهي تعتقد أن اليابان عانت من نقص مزمن في الاستثمار ومن تقشّف مفرط، بحيث يتبين أن الاستثمار العام الحقيقي لا يزال أقل بنحو ٨٪ من مستوياته في العام ٢٠١٩. وبرأي مؤيدي SANAENOMICS، ساهم هذا الأمر في استمرار أعمق مشكلات الاقتصاد الياباني، وهي اكتناز الشركات للنقد، حيث يتجه جزء كبير من هذه الأموال إلى الاستثمار في الخارج. ولإعادة الأموال إلى الداخل، ينبغي على اليابان استخدام الاستثمار العام لتنشيط اقتصادها، وثمة دعوة لتحقيق فجوة إنتاج تبلغ ٢٪.

وبحسب استراتيجية النمو، لن يؤدي الاستثمار العام إلى توليد استثمارات خاصة فحسب، بل سوف يرفع أيضاً مستويات التوظيف وثقة المستهلكين والأرباح، ما يطلق دورة جيدة من النمو، بحيث ترتفع الإيرادات الضريبية دون زيادة معدلات الضرائب.

والتركيز على النمو يعزّز بدوره نهجاً أكثر مرونة حيال القيود المالية في اليابان. وقد أشار الكتاب الاقتصادي السنوي إلى استبدال الهدف القديم المتمثل بتحقيق فائض أولي في الموازنة العامة بهدف جديد يركّز على خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع استثناء سندات التمويل الانتقالية الجديدة bridging bonds. كما أن وضع موازنات على سنوات عدّة سيموّل المشاريع المفضّلة للحكومة.

وقد يؤدّي التحفيز المالي إلى فتح المجال أمام زيادة الإنفاق. إلّا أنه بفضل التضخم، انخفضت نسبة الدين الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى نحو ١٣٠٪ منذ الجائحة، ومن المتوقع أن يستمرّ هذا الانخفاض لسنوات ما دام معدل النمو الاسمي، الذي يتجاوز حالياً ٣٪، أعلى من معدل الفائدة الفعلي على التزامات اليابان، والذي يقلّ عن ١٪ بسبب انخفاض معدلات الفائدة الثابتة منذ فترة طويلة، وفق تقديرات بنك غولدمان ساكس Goldman Sachs. ويتمثل العبء المالي الوحيد في كلفة الفائدة. لذلك ينبغي تمويل الاستثمارات الاستراتيجية التي تتجاوز منافعتها المستقبلية كلفة الفوائد عليها من خلال إصدار سندات حكومية من دون تردّد.

لكن عملياً، قد تظهر ثمة قيود، أحدها هو سوق

توقّع كثيرون أن تعيد رئيسة الوزراء اليابانية التي تتولى منصبها منذ تشرين الأول الماضي إحياء أجندة سلفها المعروفة باسم ABENOMICS، التي قامت على ثلاث ركائز: السياسة النقدية التيسيرية، والسياسة المالية التوسّعية والإصلاحات الهيكلية. غير أن خطتين نُشرت في تموز الماضي تشيران إلى تحوّل في النهج السابق. ففي حين سعت ABENOMICS إلى وضع الانكماش التضخمي الذي عانت منه اليابان لعقود مضت خلفها، تهدف الخطة الجديدة SANAENOMICS إلى إعداد اليابان لمواجهة صراعات جيوسياسية. وأعلن الكتاب الاقتصادي السنوي الأساسي HONEBUTO أنه يتوجّب على اليابان مواكبة التغيّر العالمي في السياسة الصناعية. كما تدعو وثيقة جديدة لاستراتيجية النمو إلى استثمارات جديدة من القطاع العام بحوالي ١٢٠ ألف مليار ين (ما يعادل ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢٥) بحلول العام ٢٠٤٠، بهدف تحفيز رأس المال المتأثّر من القطاع الخاص بحوالي ٢٥٠ ألف مليار ين. وسيتم توزيع الأموال على ١٧ قطاعاً و٦٢ منتجاً، من السفن إلى الرقائق الإلكترونية. ولزيادة الدعم الشعبي، تريد رئيسة الوزراء أيضاً خفض ضريبة المبيعات على المواد الغذائية.

ومن بين الركائز الثلاث لـ ABENOMICS، تحتفظ SANAENOMICS بالتحفيز المالي. فرغم أنها ضغطت على بنك اليابان (BoJ) للإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة، إلّا أن المصرف المركزي رفعها من ٠,٥٪ إلى ١٪. كما تراجعت الرغبة السياسية في تنفيذ إصلاحات هيكلية، مثل زيادة الهجرة وتحسين حوكمة الشركات. لكن اختيار هذا الوقت للإنفاق الضخم يبدو غريباً. فلم تعد اليابان تواجه نقصاً في الطلب كما كانت الحال خلال سنوات رئيس الوزراء السابق. فقد ظلّ التضخم إلى حدّ كبير فوق ٢٪ منذ العام ٢٠٢٢، رغم أنه انخفض قليلاً مؤخراً. ويقدر البنك المركزي أن يتمتع اليابان حالياً بفجوة إنتاج إيجابية تبلغ ٠,٥٪، ما يعني أن الاقتصاد يعمل بوتيرة أعلى قليلاً من طاقته المعتادة.

تبرّر SANAENOMICS التحفيز المالي بطريقة أخرى. إنها تخشى فقدان السيادة الاقتصادية، ولا سيّما أمام

مكان المستثمرين المحليين الذين كان يتم الاعتماد عليهم في الماضي. أما المشكلة الثانية فهي بنك اليابان (BoJ)، حيث من المتوقع أن يواصل تشديد سياسته النقدية. فكل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في أسعار الفائدة تكلف الحكومة اليابانية ٥ آلاف مليار ين إضافية (أي ٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) من مدفوعات الفائدة، وفق تقديرات دويتشه بنك Deutsche Bank. وقد تحاول رئيسة الوزراء إخضاع البنك المركزي لعدم رفع الفوائد كما فعل سلفها، إلا أن أسواق السندات قد تقاوم ذلك.

المراجع: الطبعة الإلكترونية لمجلة The Economist، ٣٠ تموز ٢٠٢٦.
Japan pursues an ill-timed fiscal stimulus-Takaichi Sanae's agenda bears little resemblance to her mentor's.

السندات. فقد ارتفعت عوائد السندات لأجل عشر سنوات إلى حد كبير هذا العام، إلى ٢,٨٪ حالياً مقارنة بـ ٢٪ في كانون الثاني الماضي. وقد يؤدي مزيد من عمليات البيع إلى رفع تكاليف التمويل تدريجياً. وتقدر Goldman Sachs أنه إذا ارتفع عجز الموازنة إلى نحو ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبقيت عوائد السندات لعشر سنوات قريبة من مستوياتها الحالية، فإن نسبة الدين ستواصل الانخفاض خلال العقد المقبل. لكن إذا ارتفعت العوائد إلى ٣,٥٪، فسيستوقف انخفاض نسبة الدين بعد خمس سنوات. وهذا يخلق مشكلة تتعلق بالتوقيت. فأي نمو ناتج عن استثمارات قد يحتاج إلى عقود حتى يتحقق، بينما سيؤثر الاقتراض لتمويل هذه الاستثمارات على الأسواق فوراً. كما أن سوق السندات أصبحت أكثر حساسية مما كانت عليه في السابق، إذ حل المستثمرون الأجانب الأكثر انتقائية



إعادة التفكير في تواصل المصارف المركزية في عالم يسوده عدم اليقين

العالمية، هيمن على التواصل ما يُعرف بالتوجيه المستقبلي «Forward Guidance» الذي يتمحور حول الالتزام المُسبق بمسار مستقبلي مرجح لأسعار الفائدة. وقد يكون هذا النهج فعالاً عندما تكون السياسة النقدية عالقة عند الحد الأدنى لأسعار الفائدة وتكون توقعات التضخم نحو الانخفاض.

إلا أن الالتزامات المُسبقة قد تُصبح مكلفة عندما تتغير الظروف. فصدّات العرض، أو المفاجآت المتعلقة بالتضخم، أو التغيرات المفاجئة في توازن المخاطر، قد تتطلب من صناع السياسات تعديل مسارهم. وبالتالي، حصل تحوّل في تواصل المصارف المركزية باتجاه شرح كيفية استجابة السياسة النقدية لتطور الأوضاع الاقتصادية وظهور بيانات جديدة. لذلك، تمثّلت إحدى المهام الرئيسية في توضيح آلية الاستجابة، أي كيفية تفسير صانعي السياسة للبيانات الواردة، وتقييمهم للمخاطر، وإدارتهم للمفاضلات بين الأهداف الرئيسية للمصرف المركزي. وتُعَدُّ قوّة التضخم الأساسي، والتغيرات في توقعات التضخم،

في عالم يشهد صدمات متكررة وسريعة، حيث يرتفع مستوى عدم اليقين وتتفاعل الأسواق بصورة فورية، تُواجه المصارف المركزية تحدياً أساسياً على صعيد التواصل: كيف تُساعد الجمهور على فهم أهداف السياسة النقدية، مع توضيح كيفية تطوّر هذه السياسة تبعاً لتغيّر الظروف الاقتصادية؟ في هذا السياق، أصبح شرح إطار السياسة النقدية، ووظيفة استجابة المصرف المركزي، وكيفية تأثير عدم اليقين الاقتصادي والمخاطر على السيناريوهات البديلة، أساساً في استراتيجية التواصل التي يتبناها مسؤولو المصارف المركزية.

ومع قيام المصارف المركزية بتكييف أطر سياساتها وأدواتها مع عالم أكثر غموضاً وعرضة للصدمات، فمن الطبيعي أن تعيد أيضاً تقييم أفضل سبل التواصل بشأن أطر السياسة النقدية وشرح التطورات الاقتصادية الراهنة. وتبحث مذكرة جديدة لصندوق النقد الدولي هذه المسائل وتضع مبادئ للتواصل الفعّال بشأن السياسة النقدية. خلال حقبة انخفاض التضخم التي أعقبت الأزمة المالية

على أنَّ القرارات المستقبلية ستعتمد على البيانات الواردة وتطوّر الظروف الاقتصادية. وينبغي أن يُرافق التوقعات شرح واضح للمخاطر. ويمكن أن يُسهّم التواصل الفعّال بشأن آلية ردّ الفعل في مساعدة الجمهور على فهم أفضل لكيفية استجابة السياسة النقدية في ظل نتائج اقتصادية بديلة. من شأن التواصل الواضح أن يُرسّخ التوقعات ويدعم المساءلة. لكنّ كثرة التواصل ليست دائماً الحلّ الأفضل. فوسائل التواصل الاجتماعي، والتحليل الآلي للأخبار، والذكاء الاصطناعي، كلّها عوامل تُتيح تحليل بيانات المصارف المركزية لحظة بلحظة. وقد يؤدي الإفراط في التفاصيل إلى تركيز الأسواق بشكل كبير على فكّ رموز المصرف المركزي بدلاً من تقييم الأساسيات. لذا، يُعدّ ربط السياسات بالتوقعات المتغيرة أمراً جوهرياً في التواصل. ولا بدّ من الإشارة إلى أنَّ هدف تواصل المصرف المركزي لا يتمثّل في القضاء على التقلّبات، بل في الحدّ من عدم اليقين بشأن كيفية استجابة البنك المركزي، وبالتالي الحدّ من المفاجآت المتعلقة بقرارات السياسة النقدية.

المراجع: مدونة صندوق النقد الدولي IMF Blog - آب ٢٠٢٦

وطبيعة انتقال السياسة النقدية، من المكونات الرئيسية لآلية الاستجابة. وقد برز مفهوم الاعتماد على البيانات Data Dependence بصورة كبيرة، إذ تؤكّد المصارف المركزية أهمية البيانات التي تستحق المتابعة، وكيف تؤثر هذه البيانات في القرارات، وما الذي قد تعنيه التطوّرات المستقبلية المحتملة. والهدف هو مساعدة الجمهور على فهم المنطق الذي يوجّه عملية اتخاذ القرار لدى المصرف المركزي.

وتعبّر المصارف المركزية عن رؤيتها بشأن الآفاق الاقتصادية من خلال التوقعات والسيناريوهات. ويكتسب ذلك أهمية بالغة لأنّ قرارات السياسة النقدية تستند إلى المسار المتوقع للاقتصاد الكلي. لكنّ التوقعات ليست وعوداً. ففي عالم معرّض للصدّات، تخضع هذه التوقعات لدرجة كبيرة من عدم اليقين. وإذا جرى عرض التوقعات بدرجة مفرطة من الدقّة، أو فُسّرت توقعات أسعار الفائدة على أنها التزامات، فقد يُساء تفسير التعديلات باعتبارها تحولات في السياسة النقدية. وفي هذا السياق، يمكن للسيناريوهات أن تُساعد في توضيح كيفية استجابة السياسة النقدية في ظلّ نتائج اقتصادية مختلفة، مع التأكيد في الوقت نفسه





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان
هاتف : + 961/01 970500
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

